الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد سكينر – كلي أرينالس . . . . . (غواتيمالا)
فيما بعد: السيد براكيتي (نائب الرئيس) . . . . . (موناكو)

المحتويات

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17261 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٢٤ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/73/274 و A/73/274/Corr.1)

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) (A/73/298)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/73/121)

١ - **السيدة باس** (مديرة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)“ (A/73/298) فقالت إن التقرير يعرض خطة عمل مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة بشأن القضاء على الفقر، تتيح تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة. ويفيد التقرير بأنه في حين أن النمو الاقتصادي الملحوظ في جميع البلدان النامية منذ عام ٢٠٠٠ قد ساعد على الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة، وعلى قطع أشواط في مجالات توفير فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، والتعليم، والرعاية الصحية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، فإن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة جدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خاصة، وفي البلدان النامية في أماكن أخرى وفي جيوب من البلدان المتقدمة النمو.

٢ - وتابعت قائلة إن التقرير يبرز أهمية مبادرات مختلفة، مثل بناء القدرات في مجال الإحصاءات من أجل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسريع الإجراءات العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وتعزيز التحويل الهيكلي عن طريق التصنيع، وتنفيذ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية استنادا إلى الأولويات الوطنية. كما يبرز التقرير أهمية التشجيع على إيجاد حلول دائمة للمشردين وإدماجهم، وتسريع إجراءات التصدي لتغير المناخ وآثاره، وتعبئة الموارد المحلية، لا سيما في سياق الإصلاح الضريبي، والحوكمة الرشيدة، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار. وإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب من دفع الضرائب، وغسيل الأموال.

٣ - وأضافت أنه، نظرا لتعدد أبعاد الفقر، لا بد من الأخذ بسياسات مالية متكاملة ونمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع يكفل تضييق أوجه عدم المساواة، مع احترام حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم الدعم لاستراتيجيات تتولى زمامها السلطات الوطنية، مع التركيز على الإجراءات المتكاملة على نطاق المنظومة من أجل التعامل مع الاتجاهات الناشئة. وينبغي للدول الأعضاء، من جانبها، أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تكثف جهودها لتخفيف أعباء الديون. وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي تعزز النمو الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل. ومن شأن السياسات الوطنية الملائمة لمكافحة الفقر على جميع المستويات أن تحقق التأثير الأقصى من الدعم التي تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

٤ - واختتمت قائلة إن الأمم المتحدة تركز على الكيفية التي ستؤثر بها الموجة الجديدة من التكنولوجيات على شكل أسواق العمل وتوزيع الدخل وتوزيع الدخل على الصعيدين الوطني والمحلي، وكيفية تأثر أضعف الفئات بالتطورات التكنولوجية السريعة وسبل التواصل الالكتروني واستفادتها منها.

٥ - **السيدة لينكي - هيب** (نائبة ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): عرضت تقرير المدير العام لليونيدو (A/73/121) فقالت إن التقرير يبين الفرص والتحديات المتصلة بالثورة الصناعية الجديدة، ويتناول إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باعتبارها فرصة لضمان توفير ما يكفي من الدعم للبلدان في جميع أبعاد التنمية المستدامة.

٦ - وتابعت قائلة إن التقرير يشير إلى أن التصنيع السريع قد انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر خلال العقود الماضية من خلال تزويدهم بفرص العمل والدخل، وأن القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم بلغت مستوى مرتفعا غير مسبوق قدره ١٢,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وتحقق زيادة الصناعات التحويلية في العالم مزيدا من الثروة ومن الفرص، وتولد فرص العمل، وتحول دون وقوع الأسر في براثن الفقر. بيد أن ناتج التصنيع قد توزع بشكل غير متكافئ بين البلدان؛ فالاقتصادات الناشئة والبلدان الصناعية، على سبيل المثال، تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم، في حين أن أقل البلدان نموا لا تمثل سوى ١ في المائة، كما أن أقل البلدان نموا في آسيا تحقق معدلات نمو أكبر بكثير من معدلات النمو لدى أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧ - وأشارت إلى أن تراجع التصنيع السابق لأوانه في أفريقيا يبعث على القلق، بما في ذلك في سياق الأثر المحتمل لارتفاع معدلات البطالة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويستحق

هذا التفاوت في المكاسب أقصى درجات الاهتمام من جانب واضعي السياسات والشركاء الإنمائيين الدوليين. ويتعين القيام بتدخلات فعالة في مجال السياسات وتقديم الدعم المالي وتنفيذ برامج استثمارية محددة الأهداف للتمكن من الحد من عدم المساواة بين البلدان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨ - وانتقلت إلى الشواغل المتعلقة بالتجارة الدولية، فقالت إن الصادرات العالمية في التجارة السلعية انخفضت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك السلع المصنوعة، ومن المرجح أن التغييرات الجذرية التي طرأت مؤخرا على الترتيبات التجارية المعمول بها ستؤثر سلبيا على الصناعة التحويلية في العالم.

٩ - وأوضحت أن التقرير يسلط الضوء أيضا على الأهمية الأساسية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في جهود القضاء على الفقر. واعتبرت أن الثورة الصناعية الجديدة تمثل اتجاهاً بالغ الأهمية بالنسبة للمستقبل، ومن المرجح أن يؤدي ترابط العالمين الرقمي والحقيقي وتكاملهما، حتى عبر مسافات كبيرة، إلى تحويل الصناعات وكيفية اندماج المصنعين والقطاعات الاقتصادية، وحتى البلدان، في سلاسل القيمة العالمية في المستقبل القريب. ومن المرجح أيضا أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وإلى تعزيز الانتقال إلى اقتصاد دائري، وبالتالي إلى أنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة. واستدركت قائلة إن الثورة الصناعية الجديدة تنطوي أيضا على إمكانية التعطيل فيما يتعلق بالعمالة، فالتقدم التكنولوجي يمكن أن يزيد من اتساع عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأن يضاعف من تخلف الفئات المهمشة والضعيفة عن الركب.

١٠ - وفي الختام، قالت إنه، في غياب أطر معيارية وتنظيمية ملائمة، وحرصا على توزيع المنافع الاجتماعية والتقليل من المخاطر المزعزعة للاستقرار إلى أدنى حد، يجب على الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تقدم الدعم للدول الأعضاء في عملية الانتقال الجارية. ويقتضي ذلك تحديد التكنولوجيات وترتيب أولوياتها؛ وتعزيز القدرات؛ وتحسين الأدوات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات؛ وتقييم جدوى التكنولوجيا؛ ودعم البيئات التي تمكّن الحكومات المحلية من إدماج التكيف مع التكنولوجيات الجديدة؛ وزيادة فرص الحصول على التمويل.

١١ - *تولّى السيد براكيتي (موناكو) رئاسة الجلسة.*

١٢ - **السيد رحمان** (نائب الممثل الخاص، مكتب الاتصال التابع لمنظمة السياحة العالمية لدى الأمم المتحدة): عرض تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/73/274 و A/73/274/Corr.1)، فقال إن السياحة تؤدي دورا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الغايات الثلاث المتصلة بالسياحة في إطار الأهداف ٨ و ١٢ و ١٤. ويسهم قطاع السياحة في تعجيل التحول نحو أنماط للاستهلاك والإنتاج أكثر استدامة؛ وحفظ التنوع البيولوجي وتعزيزه وتعميمه؛ والترويج لوضع استراتيجية للتخفيف من آثار تغير المناخ وللتكيف معه؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة.

١٣ - وتابع قائلاً إن منظمة السياحة العالمية كونت حافظة تضم نحو ١٢٠مشروعا يستفيد منها ٤٥ بلدا منذ عام ٢٠٠٤. ونجحت في توسيع نطاق أنشطة التدريب ليستفيد منها المهنيون والجهات المعنية في مجال السياحة على الصعيد الوطني، بوسائل منها الحلقات الدراسية الشبكية والتشجيع على رقمنة قطاع السياحة. ومن المبادرات الرامية إلى تعزيز السياحة وتيسير تبادل الخبرات والمعارف بدء تشغيل شبكة ”كوكب واحد“ للجهات المعنية المتعددة، وهي شبكة تهدف إلى النهوض بتنفيذ الهدف ١٢ من خلال حلول مبتكرة في مجال الاقتصاد الدائري؛ ووضع قاعدة معارف تفاعلية على شبكة الإنترنت بشأن السياحة من أجل الأهداف، أنشئت بالتعاون مع سويسرا؛ وتوسيع شبكة مراصد السياحة المستدامة، التي تضم حاليا ٢٢ عضوا، بما في ذلك في إندونيسيا، والبرازيل، والبرتغال، والصين، وكرواتيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، للتشجيع على اتباع نُهُج القياس الكلية. وشجع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه الشبكات والمنابر. وأخيرا، وجه الانتباه إلى المبادرة الرامية إلى إنشاء إطار إحصائي لقياس السياحة المستدامة، وهي مبادرة أطلِقت عام ٢٠١٦ بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

١٤ - **السيدة إميت** (نيجيريا): أشارت إلى أن المناطق تتضرر من الفقر وعدم المساواة بصورة غير متناسبة، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)، وسألت عن الأحكام التقنية أو المالية المتوخاة للمساعدة على انتشال سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما النساء، من براثن الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥ - **السيدة يانغ وينيان** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): ردت على سؤال ممثلة نيجيريا، فقالت إن منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بإيلاء الاهتمام على أساس الأولوية للسكان الذين يعيشون في فقر، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذا السياق، وجهت الانتباه إلى خطة العمل على نطاق المنظومة لعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) التي تتناول على وجه التحديد العديد من التحديات التي تواجه هذه المنطقة. وتعَد هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) شريكا رئيسيا في وضع خطة العمل هذه، ولا شك أن جميع وكالات الأمم المتحدة ستبذل كل ما في وسعها لإعطاء الأولوية للشعوب والبلدان المتخلفة عن الركب، وهو ما تعهدت به هذه الوكالات في خطة عام ٢٠٣٠.

١٦ - **السيد جاد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر في ضوء البيانات المثيرة للقلق الواردة في التقرير (الفقرة ٢ من الوثيقة A/73/298) التي تفيد بأن ٧٨٣ مليون شخص ما زالوا يعيشون تحت الخط الدولي للفقر. وعلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواصلة اعتبار القضاء على الفقر أولوية قصوى، واعتماد تدابير على وجه السرعة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر، بما في ذلك تنفيذ استراتيجيات متكاملة ومنسقة على جميع المستويات.

١٧ - وتابع قائلاً إنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي على نحو كامل بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وأن توفر موارد مالية ومساعدة تقنية يمكن التنبؤ بها للمساعدة على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها للقضاء على الفقر. وينبغي أيضا إتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية للأشخاص الذين يعيشون في فقر.

١٨ - وأضاف أن على منظومة الأمم المتحدة، فيما يخصها، أن تضع بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية آليات شفافة لقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب الدخل الفردي وتستند إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي ألا تكتفي آليات القياس هذه بمراعاة الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، بل أن تراعي أيضاً الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات.

١٩ - وأكد على أن التصدي لعدم المساواة ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية رامية إلى القضاء على الفقر، إذِ أن الفقر وعدم المساواة مترابطان. ولا تزال الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة كبيرة، كما أن تفاوت الدخل داخل معظم البلدان آخذ في التزايد.

٢٠ - واختتم قائلا إن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تعتبر جزءاً أساسياً من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي في مجال القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، ودعم النمو الاقتصادي المطرد. وفي هذا الإطار، يجب أن يكون التعاون في ميدان التنمية الصناعية، الذي يعد ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعاونا متوازنا ومتكاملا، يأخذ في الاعتبار الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

٢١ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن المشاكل المتعددة الأبعاد للفقر والجوع تعيق بشكل كبير التنمية البشرية والاجتماعية في أقل البلدان نموا. وقد كان التقدم المحرز نحو القضاء على الفقر المدقع متفاوتا، حيث أن أكثر من نصف فقراء العالم المعدمين يعيشون في أقل البلدان نموا. والواقع أن التقارير تفيد بأن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في تلك الدول لا يرتفع بمستويات كافية للقضاء على الفقر المدقع، وسيظل حوالي ٣٥ في المائة من السكان في أقل البلدان نموا في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، فإن من المتوقع أن يزداد الفقر والحرمان بازدياد الاحترار العالمي.

٢٢ - وتابع قائلاً إنه، لما كان طريق أقل البلدان نموا نحو تحقيق تطلعها إلى الازدهار المشترك أطول وتواجه تحديات معقدة ومعممة، فإن النمو الاقتصادي المستدام والشامل المساهم في العمالة الكاملة والعمل اللائق هو اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويُعتبر بناءُ القدرات الإنتاجية أمراً أساسياً في هذا الصدد، ولكن انخفاض مستويات نصيب الفرد من الدخل والمدخرات والاستثمارات المحلية، إضافة إلى صغر الوعاء الضريبي، يحد من جهود هذه البلدان لتعبئة الموارد المحلية. ومن ثم، لا بد من إقامة شراكة لبناء القدرات وتقاسم الموارد لكي لا يُترك أي أحد خلف الركب.

٢٣ - وشدد على أهمية تعزيز الدعم الدولي، لا سيما بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، والإلغاء الكامل للديون، واتخاذ تدابير لدعم الاستثمار ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٢٤ - ومضى يقول إن الخطة المقترحة للعمل على نطاق المنظومة ينبغي أن تركز على بناء القدرات الإنتاجية والتحويل الهيكلي والتنويع وإضافة القيمة والحصول على الطاقة والتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة، التي يمكن أن تولد العمالة وفرص العمل اللائق على نطاق واسع وتعَد ذات أهمية أساسية في التصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا.

٢٥ - وأردف قائلاً إن الاتجاهات الأخيرة في التنمية الصناعية تتيح فرصا لأقل البلدان نمواكما أنها تطرح تحديات أمامها. فحصة هذه البلدان من الصناعة التحويلية العالمية لم تشهد إلا زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة، مع انخفاض في الإنتاجية مقارنة بالاقتصادات الصناعية.

٢٦ - واختتم كلمته بالقول إن التحول الهيكلي يتطلب سياسة صناعية دافعها التنمية وتقوم على روح المبادرة وتستند إلى التكنولوجيا. وسيقتضي ذلك، بدوره، من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جماعية لتمكين أقل البلدان نموا من الدخول في التيار الرئيسي للتنمية العالمية والاستفادة استفادة كاملة من التكنولوجيات الرائدة، وفي نهاية المطاف تحقيق أهدافها الاستراتيجية في تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية والقدرة على المنافسة دولياً.

٢٧ - **السيد صن** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن الرابطة اضطلعت بجهود متكاملة في قطاعات متعددة لمعالجة الفجوة الإنمائية، وتعمل بنشاط مع جميع الجهات المعنية، على صعيدي المنطقة والعالم، من أجل القضاء على الفقر وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن الجهود المبذولة في هذا الصدد وضع خطة رئيسية لتحقيق التواصل الالكتروني بين بلدان الرابطة ومبادرة التكامل فيما بين هذه البلدان، وهي مبادرة عززت توثيق العلاقة الاجتماعية والاقتصادية ويسرت التجارة والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة وخارجها.

٢٨ - وانتقل إلى موضوع التنفيذ الجاري لرؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥، فقال إن التكامل الاقتصادي للرابطة يسير على الطريق الصحيح نحو إنشاء سوق موحدة وقاعدة إنتاج واحدة للرابطة، الأثر الذي سيساعد الرابطة على تعزيز العمالة المستدامة وتحسين مستويات المعيشة والقضاء على الفقر.

٢٩ - وأشار إلى أن الرابطة، في ضوء الصلة بين التنمية الريفية والقضاء على الفقر، تنفذ سلسلة من خطط التنمية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية من أجل تضييق الفجوة الإنمائية في المنطقة والوصول إلى أشد الفئات تخلفا عن الركب بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، أطلعت الدول الأعضاء بعضها بعضا على سياساتها وتجاربها وأفضل ممارساتها المتعلقة بالقضاء على الفقر وعلى التحديات التي تواجهها في هذا المضمار.

٣٠ - ولما كان القضاء على الفقر يتطلب التزامات عالمية، أكد أن على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي اتفقت عليها دوليا. ومن شأن تخفيف أعباء الديون أيضا أن يساعد في تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال القضاء على الفقر. ويكتسي التعاون الدولي بشأن التمويل والابتكار ونقل التكنولوجيا أهمية بالغة لتحقيق هذه الغاية. وفضلا عن ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تفتح مزيدا من الأسواق للمنتجات التي تهم البلدان النامية وأن تلغي إعانات الدعم وتمتنع عن اتباع التدابير الحمائية، تهيئةً لظروف مواتية للتجارة العالمية.

٣١ - وأخيرا، قال إن الرابطة استحدثت جوائز لحسن القيادة في مجالي التنمية الريفية والقضاء على الفقر لتقدير المساهمات البارزة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذين المجالين في الدول الأعضاء في الرابطة.

٣٢ - السيدة كوي - فيلسون (بليز): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة لعقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) ينبغي أن يراعي الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية تماشيا مع خطة التنمية المستدامة المتفق عليها عالميا للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تشمل إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - واقترحت أن تتضمن التقارير المقبلة عن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة معلومات عن الإجراءات التي اتبعتها منظومة الأمم المتحدة لاستهداف الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق الخطة المذكورة أعلاه. ويمكن للأمانة العامة أيضا أن تنظر في مؤشرات محددة لتتبع التقدم المحرز في القضاء على الفقر بجميع أشكاله. ويمكن أن يتضمن التقرير المرحلي الذي يصدر كل سنتين عن خطة العمل تحليلا للاتجاهات ومعلومات مصنفة تتعلق خصيصا بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٤ - ووجهت الانتباه إلى إعلان سان بيدرو، الذي انبثق عن اجتماع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي الذي عقد في بليز في آب/أغسطس ٢٠١٨، في إطار التحضير لإجراء استعراض منتصف المدة لمسار ساموا، فقد أكد هذا الاجتماع يؤكد الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومع أن تلك الحالة الخاصة قد اعترف بها على الصعيد العالمي باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه الخطة المتعلقة بتلك الدول، فإنها لم تُفعَّل بالكامل في السياسة العالمية، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع كما يتبين في إمكانية الحصول على التمويل للتنمية المستدامة في هذه الدول.

٣٥ - وعلى الرغم من أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وقدرتها المحدودة على الصمود أمام الصدمات، مما يبعدها عن مصاف البلدان الأخرى المتوسطة الدخل، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تُصنف جميعها تقريباً ضمن فئة البلدان المتوسطة أو المرتفعة الدخل. ونتيجة لذلك، فإنها تفقد إمكانية الحصول على التمويل الميسر لأغراض التنمية بعد أن تُرفع من قائمة أقل البلدان نموا. والواقع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى المنطقة انخفضت من ٠,٧٢ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٥٢ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن ثم، ينبغي التوقف عن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمعيار رئيسي لتحديد إمكانية الاستفادة من التمويل الميسر لأغراض التنمية، لا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى الضعف الذي تعاني منه.

٣٦ - وأكدت أيضا الافتقار إلى سياسية فعالة للتخفيف من أعباء الديون الملقاة على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. ففي عام ٢٠١٦، تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى ثلثي الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مستوى قدرتها على تحمل الديون الذي يبلغ ٦٠ في المائة. وتعزى نسبة كبيرة من هذه الديون إلى الصدمات الاقتصادية الخارجية وإجراءات إعادة الإعمار بعد أن ضرب ما لا يقل عن سبع كوارث طبيعية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، مما أوقع أضرارا تتراوح بين ٣٣ و ٢٢٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وهناك حاجة ملحة لاتخاذ تدابير محددة الأهداف لمساعدة تلك الدول على الحد من أعباء الديون الملقاة على عاتقها، بسبل من بينها وضع آليات مبتكرة مثل مقايضة الديون لأغراض التكيف مع تغير المناخ، على النحو الذي اقترحته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣٧ - وأكدت أيضا الأهمية البالغة لحصول الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على الدعم اللازم للاستثمار في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الاتجاه المتنامي في الكوارث الطبيعية وزيادة تواتر العواصف وشدتها نتيجة للاحترار العالمي، الأمر الذي ستترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية مدمرة في منطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - وأشارت إلى ممارسات الإدراج على القوائم السوداء والحد من المخاطر باعتبارها تشكل تهديدا خطيرا لقطاعات الخدمات المالية والأنشطة الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. فقد أدت هذه الممارسات إلى تقليص علاقات المصارف المراسلة مع البنوك المحلية في منطقة البحر الكاريبي وتقليل حجم التجارة الدولية والتحويلات المالية والتدفقات الاستثمارية، وبالتالي إلى إعاقة التنمية بشدة. وردا على ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن توفر ما يلزم من الضوابط والموازين على الصعيد العالمي وأن تشجع الأخذ بسياسات عالمية أكثر مؤاتاة للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

٣٩ - واختتمت كلامها بالإشارة إلى أن الافتقار إلى سبل الحصول على التمويل يؤدي إلى تعقيد القاعدة الضريبية المحدودة أصلا في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فضلا عن أوجه الضعف التي تعاني منها وتعرضها للصدمات الخارجية. وقد بات التعاون الدولي أمرا بالغ الأهمية بسبب قدرتها المحدودة على تعبئة الموارد.

٤٠ - **السيدة زاهر** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فرحبت بمذكرة الأمين العام (A/73/274 و A/73/274/Corr.1)، وقالت إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد على السياحة المستدامة من أجل التنمية الاقتصادية. وأكدت على أهمية الحفاظ على الزخم المكتسب من إعلان عام ٢٠١٧ سنةً دولية لتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية.

٤١ - وأوضحت أن تقرير الأمين العام بشأن العقد الثالث (A/73/298)، في حين أنه لا يعالج التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديداً، فإنه يتناول شواغلها في السياق الأوسع للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وحاجتها إلى التكيف مع تغير المناخ والتدابير الرامية إلى تخفيف آثاره. ويؤدي وقوع التهديدات والكوارث الأكثر تواترا وشدة والناجمة عن تغير المناخ إلى تقويض

الجهود المبذولة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فهي تفضي في بعض الحالات إلى عكس مسار المكاسب الإنمائية بالكامل. ولذلك فإن التحالف يدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات والخطط والأطر ذات الصلة للمساعدة على التخفيف من تغير المناخ وآثاره.

٤٢ - وتابعت قائلة إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يستلزم أن تقوم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتحسين إمكانية الاستفادة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات والحصول على التمويل والتكنولوجيا، لا سيما أن الكثير منها لا يزال يفتقر حتى إلى البيانات المرجعية للمساعدة على توجيه برامجها وسياساتها الرامية إلى القضاء على الفقر. ويحث التحالف المجتمع الدولي على تحسين التنسيق وتنفيذ الالتزامات في مجال بناء القدرات.

٤٣ - وأكدت على الحاجة إلى التزام جماعي بضمان إحراز تقدم ملموس في القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم في السنوات التي تسبق عام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع الدول أن تشارك في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا، المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز نتائج التنمية المستدامة الناجحة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٤ - وشددت على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من جهتها، ملتزمة بإيجاد حلول مبتكرة والدخول في شراكات حقيقية ودائمة من أجل ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، على الرغم من أوجه الضعف والتحديات الهيكلية الفريدة التي ما زالت تواجهها.

٤٥ - **السيد سوريانو مينا** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الجهود الفردية والجماعية أدت إلى إحراز نتائج مشجعة في كثير من مجالات خطة عام ٢٠٣٠، ومع ذلك فإن بلدان الجماعة لا تزال تواجه تحديات الفقر وعدم المساواة وارتفاع الديون العالمية وانخفاض مستويات التعاون الدولي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى التعجيل بوتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وزيادة إذكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٤٦ - واستطرد قائلا إن القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة مع ضمان الشمول الاجتماعي والاقتصادي والمالي يستلزم بذل جهود على جميع المستويات. ومن ثم، يجب معالجة التنمية المستدامة من خلال اتباع نهج شامل وكلي، إذ أن النهُج المجزأة تشوه الوضع الحقيقي للبلدان في المنطقة. كما ينبغي أن يركز تنفيذ السياسات العامة ومتابعتها على المسائل ذات الأثر الاجتماعي مثل الحماية الاجتماعية والعمالة.

٤٧ - وأكد على ضرورة فعالية التنسيق والاتساق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، يجب احترام ولايات كل من هذه الصكوك من أجل بناء ما يلزم من تآزر بينها وقدرة على تكييفها.

٤٨ - ويجب مواصلة تعزيز الآليات لتنظيم ورصد ومراقبة النظام المالي الدولي والإقليمي بحيث يمكنها أن ترعى بيئة مالية دولية مواتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكد أن تعبئة الموارد الوطنية لا تكفي وحدها لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يعزز التنمية المستدامة أو يشجع آليات العدالة والإدماج الاجتماعيين من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٤٩ - وأضاف أن على منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، معايير شفافة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب الدخل الفردي وتستند إلى المبادرات القائمة، حسب الاقتضاء.

٥٠ - وأردف قائلاً إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أسهم إسهاما إيجابيا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك فإن الجماعة تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المقبل بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأعرب عن التزام الجماعة أيضا بتعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، فهي شروط لا غنى عنها لتفعيل النطاق الكامل من ممارسة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والتمتع بها، بغية تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠.

٥١ - واختتم كلامه بالتأكيد على أن توخي الفعالية الكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وجميع الاتفاقات الدولية الأخرى يستلزم أن يتمحور هذا التنفيذ حول الإنسان وأن يستند إلى حقوق الإنسان، على أن يقترن بمنظور جنساني شامل. ويجب أن يعزز التغييرات الهيكلية اللازمة على الصعيد العالمي من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وأن يقلل من أوجه عدم المساواة بجميع أبعادها.

٥٢ - **السيد هلالي** (المغرب): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن القضاء على الفقر أمر بالغ الأهمية للبلدان الأفريقية التي يعد الفقر محركا رئيسيا للنزاعات والحروب الأهلية فيها. وعلى هذا فقد شرعت القارة الأفريقية في تنفيذ مبادرات طموحة من أجل القضاء على الفقر في جيل واحد، بسبل منها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا؛ وتشجيع زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال القضاء على الفقر؛ والإقرار بالأهمية الحاسمة للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام له في القضاء على الفقر؛ وإدراج القضاء على الفقر كمؤشر في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

٥٣ - ولفت الانتباه إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فأشار إلى أن أفريقيا تدرك أن القضاء على الفقر يستلزم زيادة الاستثمار في القدرات المنتجة وتحسين الدخل وخلق فرص العمل، وأن تسارع انتشار هجرة اليد العاملة داخل أفريقيا يسهم في التنمية والقضاء على الفقر. ودعا منظومة الأمم المتحدة إلى أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، معايير شفافة لقياس التقدم المحرز تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وحث أيضا مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرهم من الشركاء على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٥٤ - وقال إن خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تهدف إلى تكوين مواطنين على قدر جيد من التعليم والمهارة ويعتمدون على العلم والتكنولوجيا والابتكار، الأمر الذي من شأنه أن يرسي الأساس اللازم للنمو الواسع النطاق وتوفير فرص العمل. وتسعى القارة الأفريقية في هذا السياق إلى تنمية رأسمالها البشري بالكامل من خلال استدامة الاستثمارات في تحقيق تعميم النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي للجميع، وفي مجالات التعليم العالي والعلم والتكنولوجيا والبحوث والابتكار، وإلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم. وأكد أن الحصول على التعليم العالي يشكل أيضا أولوية من أجل ضمان هياكل أساسية عالمية المستوى في مجالي التعلم والبحوث.

٥٥ - وأوضح أن دور المرأة معترف به منذ زمن طويل في أفريقيا. فقد ارتفعت نسبة النساء في القوة العاملة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفعا ملحوظا في السنوات العشرين الماضية، وهو اتجاه ينبغي أن يستمر من خلال سياسات التمييز الإيجابي والدعوة إلى كفالة زيادة إمكانية حصول المرأة على الأراضي والمدخلات وعلى وجه التحديد كفالة استفادة المرأة مما لا يقل عن ٣٠ في المائة من تمويل الأنشطة الزراعية. وثمة طموح آخر تتطلع إليه المرأة وهو شغل ما لا يقل عن نصف المناصب العامة الانتخابية والمناصب الإدارية في القطاعين العام والخاص.

٥٦ - وأكد على الأهمية البالغة لمواجهة النمو السكاني السريع في أفريقيا من خلال بذل جهود جماعية لمواجهة شواغل البشرية الأكثر إلحاحا والمتمثلة في ضمان أمن الإنسان والسلام والقضاء على الفقر والجوع والمرض والحد من التعرض لمخاطر تغير المناخ.

٥٧ - وأشار إلى أن ثلاثة من بين كل أربعة من الأفارقة هم دون سن الخامسة والثلاثين وأن الاقتصادات الأفريقية الأعلى نموا تسجل أعلى مستويات البطالة في أوساط الشباب، وشدد على الحاجة إلى تحسين الدخل وتوفير فرص العمل، ولا سيما عن طريق تحقيق النمو في القطاع الخاص الرسمي. ونبّه في هذا الصدد إلى الحاجة إلى تحديث اقتصادات أفريقيا وتسخير مواردها الطبيعية وإمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة وثروتها البشرية. واختتم كلامه بالتأكيد على ضرورة بذل جهود منسقة لإحراز التقدم المستدام والمستمر من أجل إنهاء آفة الفقر.

٥٨ - **السيد جادهاو** (الهند): قال إنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز في القضاء على الفقر المدقع في العالم، من الضروري بذل جهود أكبر لمواجهة استمرار التفاوتات الصارخة في توزيع الثروة داخل الدول وفيما بينها مع بدء العقد الثالث.

٥٩ - وأشار إلى أن الهند لا تزال أحد أسرع الاقتصادات الكبيرة نمواً وأنها تخصص الموارد لتحقيق مزيد من التنمية الشاملة للجميع. وقد قطعت خطوات سريعة في القضاء على الفقر المدقع، وانتشال الملايين من الناس من براثن الفقر خلال العقد الماضي، وتعمل على نشر الابتكارات التكنولوجية بغية تحسين التدخلات السياساتية. وتشمل الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر خطة طموحة لتحقيق الشمول المالي، الأمر الذي أدى إلى فتح ٣٢٠ مليون حساب مصرفي إضافي للفقراء الذين كانوا حتى الآن خارج الشبكة المصرفية.

٦٠ - وأوضح أن إصدار بطاقات الهوية البيومترية، المقترنة بتطبيقات الهواتف الذكية، أتاح تقديم طائفة واسعة من الخدمات الإلكترونية والتحويل المباشر للاستحقاقات، ولا سيما في أوساط الفئات المهمشة، وتحسين الشفافية والمساعدة على التصدي للفساد. وقد شرعت الهند أيضا في تنفيذ خطة واسعة النطاق للتأمين الصحي في الشهر الماضي، تهدف إلى تزويد ٥٠٠ مليون شخص بتغطية تأمينية قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ روبية لكل أسرة في العام. وتُبذل أيضا

جهود واسعة النطاق في قطاع الإسكان من خلال تشييد ٢١ مليون مسكن جديد بحلول عام ٢٠٢٢، وقد شُيد بالفعل أكثر من ٥ ملايين مسكن للفقراء في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يُنفَّذ برنامج مكثف لتنمية المهارات من أجل إتاحة الفرصة للفقراء لكي يصبحوا أصحاب مشاريع، وتشكل النساء أكثر من ثلاثة أرباع المستفيدين من البرنامج. ومن التدابير الأخرى توفير ٥٠ مليون وصلة مجانية للحصول على الغاز لأغراض الطهي إلى الشرائح السكانية الأشد فقراً. كما يساعد الوقود النظيف الذي توفره هذه الخطة على التصدي للمشاكل المتعلقة بالمناخ والصحة والطاقة.

٦١ - وتابع قائلاً إن الهند، في الوقت نفسه، عكفت على توسيع نطاق شراكاتها الإنمائية توسيعاً كبيراً مع سائر البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل مساعدتها في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٦٢ - واختتم كلامه بالإشارة إلى أن الهند موطن سدس سكان العالم، مما يؤكد الأهمية البالغة لنجاحها في انتشال الناس من الفقر بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسير الهند على الطريق الصحيح في هذا الصدد، وهي تعمل على زيادة تكثيف جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٦٣ - **السيد ديفيس** (جنوب أفريقيا): قال إن القضاءَ على الفقر وأسبابَه الجذرية يجب أن يظلّ جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد بذلت جنوب أفريقيا على مدى وقت طويل جهوداً دؤوبة وخطت خطوات كبيرة في التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ساعيةً إلى توفير حياة كريمة مُرضية لمواطنيها. ولكن آفة الفقر، إلى جانب عدم المساواة والبطالة، لا تزال من التحديات الأكثر إلحاحاً في البلد في عام ٢٠١٨. ولذا فإن جنوب أفريقيا باقية على التزامها القوي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ينعكس ويُكمَّل كثير منها في خطة التنمية الوطنية التي تأخذ بها حكومة بلده وتركز على القضاء على الفقر.

٦٤ - وأضاف قائلاً إن القضاء على الفقر يجب أن يبقى أيضاً إحدى الأولويات القصوى لدى الأمم المتحدة وأن يحظى بأعلى مستويات الدعم المالي والتقني. ورحب في هذا الصدد بجهود الأمين العام الرامية إلى حشد مشاركة أكبر من القطاع الخاص، لأن الإمكانيات المالية والتقنية والبشرية الكبيرة المتاحة في ذلك القطاع، بالشراكة مع الحكومات ومع الأمم المتحدة وجهات شريكة أخرى، يمكن أن تسهم في تسريع وتيرة القضاء على الفقر.

٦٥ - وأشار إلى أن جنوب أفريقيا دافعت على مدى فترة طويلة من الزمن عن الحاجة إلى التصنيع، وهو أمر ضروري لتحقيق المطامح الإنمائية في بلده وفي القارة الأفريقية بأسرها. وفي هذا الصدد، لا بد من إعادة تشكيل القدرات الإنتاجية من أجل إضافة مزيد من القيمة إلى استخراج الموارد الأولية والسلع الأساسية. وأعرب عن التزام حكومة بلده أيضاً بالاستفادة من الفرص التي يتيحها قدوم الثورة الصناعية الرابعة التي تدعو إلى إعادة التفكير في النماذج التقليدية للتصنيع والتنمية.

٦٦ - وتابع قائلاً إن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - وهي المنطقة الأكبر من نوعها في العالم - التي أقيمت في الآونة الأخيرة تتيح آفاقاً محفزة لا لزيادة التجارة فحسب بل أيضاً للاستثمار والتصنيع والتنمية. وفي حين أن جنوب أفريقيا تعاني حالياً من نمو اقتصادي منخفض، فهي تشعر بالتشجيع نتيجة استمرار الاستثمارات الكبيرة في البلد، مثل الاستثمارات في قطاع صناعة السيارات، مما يعكس الثقة في اقتصادها وإمكاناتها.

٦٧ - **السيد الصالح** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده من الدول المانحة الرائدة في العالم، ومن الدول الأسرع دائماً في مد يد العون إلى البلدان المنكوبة. فقد قدم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من ١,٨ بليون دولار لدعم مئات المشاريع في مجالات مثل الأمن الغذائي والمياه النظيفة والصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم وتنسيق المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وتشمل البلدان المستفيدة الرئيسية اليمن وسورية والصومال إضافة إلى لاجئي الروهينغيا في ميانمار واللاجئين في بنغلاديش. وأسهمت المملكة العربية السعودية أيضاً بمبلغ ١ بليون دولار في صندوق تخفيف حدة الفقر لدى البنك الإسلامي للتنمية. وقدمت المملكة على مدى العقود الثلاثة الفائتة مساعدات غير مستردة وقروضاً بشروط ميسرة بقيمة تتجاوز ١٠٠ بليون دولار إلى نحو ٧٨ بلداً محتاجاً. وهي تساهم أيضاً في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تساعد على مكافحة الفقر والجوع في العالم، كما أنها ثاني أكبر جهة مقدمة لتحويلات العمال المهاجرين التي تشكل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في البلدان النامية.

٦٨ - وتابع كلامه قائلاً إن حكومة بلده أطلقت على الصعيد المحلي عدداً من البرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى التخفيف من

حدة الفقر. وقدمت المساعدة إلى المواطنين ذوي الدخل المنخفض أو المتوسط والدعم إلى الجمعيات الخيرية التي تساعد الفقراء والمحتاجين. واختتم كلمته مشدداً، في سياق إحياء العالم لليوم العالمي للتغلب على الفقر المدقع، على أنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون إنهاء الحروب والنزاعات التي تشكل سبباً رئيسياً للفقر والجوع.

٦٩ - **السيد تشوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن القضاء على الفقر هو من الأولويات الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠. وأعرب عن أسفه لأن تدني مستوى مشاركة البلدان المتقدمة النمو في المناقشات التي تدور داخل اللجنة الثانية بشأن هذا الموضوع يبدو أنه يشير إلى خلاف ذلك. على أنه يأمل في أن يتغير هذا الوضع في المستقبل.

٧٠ - وتابع قائلاً إن وفد بلده يلاحظ مع الارتياح الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر، ويرحب بتخفيض الفقر العالمي بمقدار النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، وبالإعلان عن عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧)، وبإعداد خطة عمل مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة.

٧١ - وأعرب عن قلقه حيال التحول الذي لوحظ في التشكيل العمري للفئات الفقيرة، حيث حلّت فئة الشباب محل فئة كبار السن بوصفها الفئة الأكثر عرضة للفقر. وفي حين أن عدداً متزايداً من الشباب حصل على تعليم لائق في العقود القليلة الماضية، فإن هؤلاء لا يتسنى لهم دائماً أن يجدوا مكانهم الصحيح في عالم سريع التغير تسوده الرقمنة. ويستلزم الطلب المتزايد على الابتكار التكنولوجي أخصائيين ذوي مؤهلات عالية.

٧٢ - وذكّر بأن التقدم المحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى تحسينات هائلة في مستويات المعيشة وأن يسهم في تحديث الاقتصاد والبنية التحتية. وتتمثل مهمة الدولة في تهيئة بيئة مواتية يمكن أن تتحقق فيها إمكانات كل فرد. ويشكل تقديم الدعم إلى الأسر التي لديها أطفال والاستثمار في تنمية الشباب مجالين رئيسيين للسياسة الداخلية الروسية وهما من المحركات الهامة أيضاً للحد من الفقر.

٧٣ - وأوضح أنه في حين لأن معدل الفقر في الاتحاد الروسي انخفض في السنوات الأخيرة، فهو لا يزال مرتفعاً للغاية إذ تبلغ نسبته ١٣,٢ في المائة. ولذلك حدد مرسوم رئاسي صدر في عام ٢٠١٨ هدفاً هو تخفيض معدل الفقر الوطني إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٤. واختتم قائلاً إن الحكومة اتخذت أيضاً مجموعة من التدابير الرامية إلى بلوغ مستوى نمو ديمغرافي طبيعي مستدام. ولا يزال توفير الحماية الاجتماعية للجيل الأكبر سناً يشكل أولوية، بسبل منها ربط المعاشات التقاعدية بالمتغيرات الاقتصادية وتقليص الفجوة بين المعاشات التقاعدية والأجور.

٧٤ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي الجائر وغير المستدام يفاقم تهميش العديد من دول الجنوب. فأوضاع الجوع والفقر المدقع والأمية ونقص النظافة الصحية والوفاة المبكرة لا تزال تشكل واقعاً قائماً في كثير من البلدان، وأكثر البلدان تضرراً هي أقلها مسؤوليةً عن هذه الأزمة. ووجهت الانتباه إلى الملايين التي تنفق على مشاريع عسكرية عوضاً عن تنمية الشعوب، وإلى ازدياد الممارسات التجارية الانفرادية والحمائية، وتقلص القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وارتفاع الديون الخارجية بصورة مستمرة، على الرغم من أنها تدفع عدة مرات. وفي هذا السياق، اعتبرت أن الحديث عن القضاء على الفقر حلم بعيد المنال مع معاناة ٨١٥ مليون شخص من الجوع المزمن في عام ٢٠١٧. ويتناقض هذا الوضع مع البذخ في العالم المتقدم النمو الذي يتحمل مسؤولية تاريخية عن الأزمة البيئية الخطيرة الراهنة، وهي أزمة تتفاقم نتيجة أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمية غير المستدامة.

٧٥ - وأضافت قائلة إن كوبا حققت إنجازات اجتماعية كبيرة وبلغت بالفعل عدداً من أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر والإجرامي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ حوالي ٦٠ عاماً. وتفتخر كوبا بتسجيلها أدنى معدل لوفيات الأطفال في العالم، وبارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وانعدام الأمية، وارتفاع نسبة الأطباء إلى السكان، واعتماد برنامج تحصين يغطي ١٠٠ في المائة من الأطفال. ففي الواقع، أظهرت الحكومة الكوبية الإرادة السياسية عن طريق إعطاء الأولوية للموارد في مجالات ذات أثر اجتماعي عالٍ. فأكثر من ٦٦ في المائة من ميزانية كوبا السنوية مخصص لتحسين التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والثقافة والرياضة والبحث العلمي والتقني.

٧٦ - وأكدت إيمان حكومة بلدها الراسخ بالتعاون بين بلدان الجنوب والتضامن الدولي، وهو ما يدلل عليه تقاسمها لمواردها المتواضعة مع الدول المحتاجة. فعلى سبيل المثال، مكن برنامجها لمحو الأمية الذي تعترف به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الملايين من البالغين من تعلم القراءة والكتابة في ٢٨ بلداً. واختتمت

بالقول إن كوبا ستواصل تقاسم رأسمالها البشري الذي يشكل موردها الرئيسي وهو منتج من منتجات الثورة الكوبية.

٧٧ - **السيد صالح** (العراق): قال إن الفقر يحدث آثاراً اجتماعية أوسع نطاقاً لأن الفقراء أكثر عرضة للمشاركة في الجريمة أو الاستسلام لإغراءات التطرف والتجنيد الإرهابي. وأوضح أن ما شهده بلده من حروب وإرهاب في تاريخه الحديث أسهم إسهاماً كبيراً في الفقر. وقد اتخذت حكومة بلده تدابير لمعالجة الفقر من خلال إقرار قوانين عديدة تكفل الحماية الاجتماعية وبتخصّص الأموال لمساعدة أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والطلبة والمتقاعدين. وأطلقت مشاريع لمساعدة المجتمعات المحلية الزراعية من خلال بناء مجمعات سكنية توفر طائفة من البنى التحتية والخدمات. كما اعتمدت في الآونة الأخيرة استراتيجية وطنية تهدف إلى الحد من الفقر بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٢، وبنسبة ٥٠ في المائة على المدى الطويل.

٧٨ - وأعرب عن أسفه للأزمة المزدوجة المتمثلة في تصاعد الإرهاب وتراجع أسعار النفط، وهي أزمة دفعت بحكومة بلده إلى إرجاء عدد من مشاريع التنمية، وذلك بسبب تركيزها على الحاجة الفورية لمساعدة الأشخاص المشردين. وسيعتمد إحراز تقدم أكثر طموحاً على التمويل الدولي. وتعمل حكومة بلده على استكشاف آليات لكفالة الاستخدام الأمثل لهذا التمويل. واختتم قائلاً إن الدعم الدولي لخطط بلده الإنمائية لن يساعد على التخفيف من حدة الفقر في العراق فحسب، بل سيسهم أيضاً في الاستقرار في الشرق الأوسط عموماً.

٧٩ - **السيدة ها** ثي ثانه هوين (فييت نام): قالت إن القضاء على الفقر هو أحد الأولويات القصوى لحكومة بلدها وإن اهتماماً خاصاً يولى للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية. وقد أحرز تقدم كبير في الحد من الفقر في بلدها، فوفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي انخفض معدل الفقر المتعدد الأبعاد من ٩,٩ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ما دون ٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، جرت تعبئة مبلغ ٩٥٧ مليون دولار تقريباً من ميزانية الدولة لتنفيذ برامج وطنية محددة الأهداف للحد من الفقر على نحو مستدام. واستدركت قائلة إنه على الرغم من هذا التقدم، لا يزال معدل الفقر في المناطق النائية والجبلية في فييت نام مرتفعاً، ويستمر عدم المساواة في الدخل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف المناطق الجغرافية والجماعات الإثنية، ولا يزال البلد من أكثر البلدان عرضة لآثار تغير المناخ، بما فيها الأعاصير المدارية، وارتفاع مستوى سطح البحر، وحالات الجفاف، والفيضانات. ومن ثم، يمكن أن يكون التقدم المحرز في الحد من الفقر في المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث ضعيفاً، مما يعرض الناس الذين هربوا من الفقر لخطر الهبوط مجدداً إلى ما دون خط الفقر.

٨٠ - وتابعت قائلة إن فييت نام تسعى في المستقبل إلى مواصلة تنفيذ نموذج نمو شامل للجميع للتخفيف من حدة الفقر على نحو أكثر استدامة. وتتطلع إلى تعزيز إنتاجية العمالة وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين والتفاوتات الإقليمية.

٨١ - وأشارت إلى أنه ينبغي أن توفر إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مزيداً من المساعدة المتسقة والمنسقة من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات. وينبغي أيضاً توفير المساعدة التقنية وما يكفي من التمويل والموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، بهدف التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٨٢ - **السيدة لورا – سانتوس** (الفلبين): قالت إن الخطة الإنمائية الطويلة الأجل لتحقيق الازدهار في الفلبين بحلول عام ٢٠٤٠ تتماشى مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وستكفل خطة التنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ التي تهدف إلى إخراج ٦ ملايين شخص من براثن الفقر في المدى المتوسط، محافظة النمو الاقتصادي على قوته وتوزيعه بصورة جيدة على فئات الدخل. ويمكن أن يشهد الفقر انخفاضاً كبيراً في المناطق الريفية، كما يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام عن طريق خلق مزيد من فرص العمل، وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتعزيز الابتكار، وبناء ثقة أكبر في الحكومة. وتواصل اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر تعزيز جهودها وبناء قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، مما يشمل تمكينهم من الحصول على الغذاء والماء والمأوى والعمل والرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والبيئة الصحية.

٨٣ - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها خطت خطوات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع من خلال تهيئة حيز مالي أكبر للمساعدة في تمويل البرامج الاجتماعية للحد من الفقر وتوسيع نطاقها، مثل التحويلات النقدية المقدمة للأسر بشرط مواظبة أطفالها على الدراسة، إلى جانب الجهود التشريعية الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على هذه البرامج. كما تعمل حكومة بلدها على اعتماد

مؤشر للفقر المتعدد الأبعاد، تتولى هيئة الإحصاءات إعداده، وهو يكمل مؤشرات الفقر القائمة على الدخل من خلال مراعاة المؤشرات المتعلقة بالتعليم والصحة ومستويات المعيشة.

٨٤ - **السيدة نغ** (سنغافورة): قالت إن حكومة بلدها اعتمدت نهجاً شاملاً ثلاثياً لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب في المسار نحو التنمية المستدامة. ويركز هذا النهج على الخطط والسياسات المتعلقة بالتعليم والصحة والسكن بصورة خاصة. فعلى سبيل المثال، جرى الالتزام بتنمية قطاع التربية في مرحلة الطفولة المبكرة لضمان حصول الأطفال على أساس متين للتعلم مدى الحياة والحصول على الفرص في مرحلة لاحقة من حياتهم، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. وأتيح التعليم بتكلفة ميسورة لجميع السنغافوريين، من خلال التعليم الإلزامي الابتدائي المجاني والتعليم المدعوم بشدة في مرحلتي التعليم الثانوي وما قبل الجامعي.

٨٥ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها وضعت خطة مشتركة لشبكة الأمان وأنشأت صندوق هبات لمساعدة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الموارد المالية، وذلك بغية كفالة توفير الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والميسورة التكلفة لجميع المواطنين. وإضافة إلى ذلك، ساعدت مشاريع وسياسات الإسكان العام المحددة الأهداف المعتمدة ما لا يقل عن ٨ من أصل كل ١٠ سنغافوريين على امتلاك شقق في مشاريع الإسكان العام. وقد تيسّر ذلك من خلال خطة تمويل مسؤولة ومستدامة تتيح للسكان تمويل احتياجات السكن عن طريق خطط ادخار طويلة الأمد، مما يؤدي بدوره إلى توافر مزيد من الدخل المتاح لتغطية الاحتياجات الأساسية الأخرى.

٨٦ - وأضافت قائلة إن المبادرات الوطنية للقضاء على الفقر يمكن أن تستفيد من الشراكات مع الجهات الدولية والإقليمية صاحبة المصلحة. ويمكن أن تتقاسم البلدان أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأن تعزز بناء القدرات، وأن تعمل مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية على إقامة مشاريع للإسهام في تعزيز الاقتصادات المحلية والارتقاء بمستوى العمال وتوفير ما يكفي من الدعم للتعليم والرعاية الصحية والإسكان. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية.

٨٧ - **السيد بشرى** (السودان): قال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث يبين أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية قد حقق الكثير على مستوى الحد من الفقر. بيد أن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا مثل بلده. ويحتاج السودان إلى اهتمام خاص من المجتمع الدولي نظراً إلى أنه يمر في مرحلة ما بعد النزاع ويستضيف أكثر من مليوني لاجئ قادمين من دول مجاورة. وأعرب عن أسفه لأن ديون السودان الثقيلة لا تزال تعيق التمويل الدولي.

٨٨ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده أطلقت عدداً من الخطط والبرامج والسياسات الرامية إلى مكافحة الفقر، بما في ذلك استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر، وخطة خمسية للإصلاح الاقتصادي على مدى الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، وورقة أعدت مؤخراً لاستراتيجية الحد من الفقر بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي. كما أنشأت صندوقاً لعمالة الشباب وحافظة للتمويل البالغ الصغر.

٨٩ - واختتم قائلاً إن التحول الهيكلي يمكن أن يسهم في التغلب على تحديات من قبيل الافتقار إلى القدرات الصناعية أو التكنولوجيا، وانخفاض الإنتاجية، وفي اجتذاب الاستثمارات، ولكن يجب أن يكون مدعوماً من خلال التمويل الموجه للبنية التحتية، ومن خلال نقل التكنولوجيا، وتيسير النفاذ إلى الأسواق.

٩٠ - **السيد بصديق** (الجزائر): قال إنه على الرغم من تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الحد من الفقر المدقع خلال العقود الثلاثة الماضية، لا يزال ٧٨٣ مليون شخص يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، ولا تزال أوجه عدم المساواة مستمرة، نظرا للتفاوت بين المناطق في التقدم المحرز. وأشار إلى أن البيانات المتعلقة بالفقر المدقع يعود تاريخها إلى عام ٢٠١٣، فذكر أن تراجعا خطيرا في المساعدة الإنمائية الرسمية قد حدث منذ ذلك الوقت وأن الجوع وآثار الظواهر المناخية والنزاعات قد تفاقمت كذلك.

٩١ - وأضاف أن القضاء على الفقر يمثل أولوية سياسية طويلة الأمد لدى حكومة بلده، وقد مكّن ذلك بلده من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥ ومن القضاء تقريبا على الفقر المدقع. وتجري هذه الجهود في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث تتركز جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية وعلى كفالة حياة كريمة لجميع المواطنين.

٩٢ - وأردف قائلا إن تنفيذ خطة التنمية الوطنية كفل لجميع المواطنين الجزائريين إمكانية الحصول على التعليم الأساسي المجاني، والتدريب المهني، والتعليم العالي، والرعاية الصحية. وتشمل الجهود الوطنية لمكافحة الفقر المساعدة على الحصول على عمل، والإدماج المهني، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتوفير المساعدة لمعظم

السكان، لا سيما لأضعف الفئات. ويوجد نظام شامل وإلزامي للضمان الاجتماعي، يقوم على مبدأي التضامن وتقاسم المنافع دون تمييز. وذكر أن التغطية الاجتماعية تتوفر لأكثر من ٨٥ في المائة من السكان، ومنهم العاطلون عن العمل. كما أن حكومة بلده سعت جاهدةً إلى تحسين الظروف المعيشية لسكانها والحد من أوجه عدم المساواة بسبل منها توفير السكن لمختلف الشرائح السكانية وكفالة تعميم الحصول على المياه الصالحة للشرب وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية.

٩٣ - وأوضح أن النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يتطلب وضع سياسة عامة حقيقية وتعبئة المجتمع الدولي للموارد المالية، لا سيما لفائدة أفريقيا، حيث لا يزال أكثر من ٤٠ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع. وأكد أن الجزائر ستواصل جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وستواصل تقديم الدعم إلى البلدان الفقيرة وإلى أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا؛ كما ستواصل التشجيع على تعزيز الشراكة مع البلدان من أجل تهيئة بيئة مواتية لمساعدة أشد البلدان فقرا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ينتشر الفقر المدقع.

٩٤ - ومضى يقول إن القدرة الإنتاجية لأشد البلدان فقرا ضعيفة، مما يعيق إلى حد كبير جهود التصنيع والتنويع الاقتصادي، ويجعل هذه البلدان أكثر ضعفاً أمام الصدمات الخارجية. وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة إعادة التفكير في تدابير الدعم الدولي وإلى مساعدة هذه البلدان على تعزيز قدراتها الإنتاجية. كما أن من الضروري زيادة الميزات النسبية لتلك البلدان. وفي هذا السياق ينبغي للشركاء في التنمية أن يزيدوا تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها، وأن يقوموا، على وجه الخصوص، بتوجيهها نحو إجراءات محددة الأهداف ترمي إلى تعزيز استراتيجيات التنمية والاستثمار وبناء القدرات الإنتاجية.

٩٥ - ورأى أنه في حين أن جهود التوعية والاتصال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جديرة بالثناء، فإنه يتعين اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة وشاملة من أجل التصدي للتحديات التي تهدد حياة السكان الذي يواجهون النزاعات والأزمات المالية والآثار المترتبة على تغير المناخ. واختتم داعياً إلى بذل جهود مشتركة لضمان رفاه البشرية جمعاء.

٩٦ - **السيد رسولي** (أفغانستان): قال إنه على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة نحو القضاء على الفقر المدقع، لا تزال معدلات الفقر والجوع مرتفعة في عدة بلدان، لا سيما في أقل البلدان نمواً. فاستنادا إلى تحديث منتصف العام لمنشور *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم* لعام ٢٠١٨، يتزايد نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً بمستويات لا تكفي للقضاء على الفقر المدقع، ويُتوقع أن يظل حوالي ٣٥ في المائة من سكان تلك البلدان في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠، وهي حالة تبعث على القلق البالغ.

٩٧ - وأوضح أن أقل البلدان نمواً تعاني في الواقع من بطء وتيرة التوسع الاقتصادي وتسجل معدلات نمو أدنى بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن مزيجا من الصدمات الاقتصادية والبيئية والصحية وصدمات أخرى، فضلا عن عوامل أخرى مثل النزاعات المسلحة، وضعف الهياكل الأساسية المحلية، والافتقار إلى شبكات الرعاية الاجتماعية، وتغير المناخ، زاد من تفاقم انتشار الفقر بين الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء العالم.

٩٨ - وأردف قائلا إن أفغانستان أحرزت تقدما كبيرا على عدة جبهات منذ عام ٢٠٠١، لا سيما في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وأشار إلى أن حكومة بلده وضعت، بالاستفادة من تلك المكاسب، خطة وطنية للإصلاح المستدام تشمل الحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات وتضع جهود القضاء على الفقر في صميمها.

٩٩ - وأفاد بأن الإطار الوطني للسلام والتنمية ركز الأولويات السياساتية الاستراتيجية لحكومة بلده على تحقيق الاعتماد على الذات، بما في ذلك الحد من الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل ومعالجة المشاكل المتفشية المتصلة بذلك مثل سوء التغذية لدى الأطفال، والحصول على التعليم والرعاية الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء المرافق الصحية، فضلا عن الفقر المتصل بالنزاع. وأكد أن تحسين المؤشرات المتعلقة بهذه المجالات سوف يعزز بدرجة كبيرة حالة الناس في البلد. واستدرك قائلا إن أفغانستان لا تزال تعاني من تقلبات المؤشرات مع مرور الوقت فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي ووغيرها من المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية، ويتعلق أكثرها إثارة للقلق بسوق العمل والارتفاع الراهن في انعدام الأمن الغذائي واستمرار الجفاف.

١٠٠ - واختتم كلمته بالقول إن حكومته لا تزال ملتزمة مع ذلك بالاستفادة من المكاسب التي تحققت على مدى السنوات السبع عشرة الماضية بتهيئة بيئة يسود فيها السلام والأمن والازدهار. وقد اتخذت عن وعي قراراً بتجاوز النزاعات والفقر نحو السلام والرخاء.

١٠١ - **السيد محمد باند** (نيجيريا): قال إن عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) ينبغي أن يكون جزءا من حملة مستمرة تشنها منظومة الأمم المتحدة ومن عمل جماعي تقوم به الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر. وأشار إلى أن نصف السكان الذين يعيشون في فقر مدقع يوجدون في أفريقيا جنوب الصحراء، فذكر أن نيجيريا، منذ عام ٢٠١٥، تعطي الأولوية لمجالات مثل تمكين الناس، والإدماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وقد وضعت برنامجاً وطنياً للاستثمار الاجتماعي، يشمل تدابير للتحويلات النقدية المشروطة ووجبات مدرسية، ومبادرة تتعلق بالأعمال الحرة وبالتمكين ترمي إلى تمكين التاجرات والتعاونيات ذات القيادات النسائية من الوصول إلى الخدمات المالية، بالإضافة إلى برنامج للارتقاء بمهارات الشباب.

١٠٢ - وأضاف أن نيجيريا قامت، في سياق تنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) الذي يشتمل على إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتعزيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار، بوضع خطة للإنتعاش الاقتصادي والنمو وسياسة شاملة لتحقيق ثورة صناعية تركز على القطاعات التي تتمتع فيها نيجيريا بميزة نسبية، مثل قطاعات الصناعات المرتبطة بالزراعة وقطاعات الفلزات والمواد المعدنية الصلبة. وتسعى هذه السياسة إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق التنويع الاقتصادي وتنويع الإيرادات والاستعاضة عن الاستيراد وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي.

١٠٣ - وتابع قائلاً إن نيجيريا سوف تعمّق شراكاتها مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين رفاه النيجيريين، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. واختتم كلمته بدعوة الشركاء في التنمية إلى مواصلة دعم جهود البلدان الأفريقية في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه؛ وإلى اجتذاب الاستثمارات من خلال توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة تلك التي تملكها النساء، وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الأفريقية؛ والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠٤ - **السيد بودل شيتري** (نيبال): قال إن الفقر يولّد إحباطات تغذي الغضب والنزاعات وعدم الاستقرار، وقد يوفر أحيانا تربة خصبة للإرهاب. ومن ثمَّ، ينبغي تكثيف العمل العالمي وتنسيقه، واعتماد نهج متكامل وشامل، من أجل التصدي للفقر، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان الضعيفة الأخرى التي تكون فيها هذه المشكلة أكثر تعقيدا ومتعددة الأوجه. وينبغي أن يشمل هذا النهج تعزيز القدرات الإنتاجية ودعم المزارع الريفية والاقتصادات غير الزراعية وتوفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية.

١٠٥ - وأضاف أن الحد من الفقر كان محط تركيز لدى حكومة نيبال على مدى العقود القليلة الماضية، مما ساعدها على خفض الفقر والجوع إلى حد كبير. وتهدف الخطة الإنمائية الحالية إلى خفض نسبة الفقر إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٨، كما تسعى حكومة بلده إلى الخروج من وضع أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢. واستدرك قائلا إنه لا بد من أن يكمّل الجهودَ الوطنية دعمٌ دولي يقر بالاحتياجات والتحديات الخاصة لنيبال بوصفها أحد أقل البلدان نموا وأحد البلدان غير الساحلية الأقل نموا، ويوفر لها دعما ماليا وتقنيا معززا مستداما يمكن التنبؤ به.

١٠٦ - **السيد نوغروهو** (إندونيسيا): قال إن الدول الأعضاء يجب أن تستفيد من زخم عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧) من أجل تمكين الناس. وأضاف أنه في الوقت الذي حلّ الشباب محلّ المسنين باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة لخطر الفقر، يتعين إيجاد فرص العمل بوتيرة تتناسب مع زيادة عدد سكان العالم في سن العمل. ونبه أيضاً إلى ضرورة تمكين الشباب والنساء والفتيات من خلال التعليم، وتنمية المهارات، وإتاحة الحصول على التمويل. وإضافة لذلك، يتعين تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية، لا سيما بالنسبة للمؤسسات والصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولمباشرة الأعمال الحرة، من أجل كفالة توزيع الدخل وتوفير عمالة عالية النوعية ومنتجة ولائقة للجميع.

١٠٧ - وشدد على ضرورة تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة لعقد الأمم المتحدة الثالث. ويمكن تنفيذ هذه الخطة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدعم الاحتياجات القطرية المحددة وبرامج التخفيف من حدة الفقر. وذكر أن المجالات ذات الأولوية من أجل القضاء على الفقر يمكن أن تشمل تعزيز الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية؛ وتعزيز التغطية الصحية الشاملة والتعليم؛ وتحسين نظم الحماية الاجتماعية؛ وبناء مجتمعات ومدن ومستوطنات بشرية قادرة على الصمود في وجه الصدمات وتغير المناخ والكوارث.

١٠٨ - ومضى يقول إنه يتعين نشر وسائل مبتكرة لتعزيز النمو المنصف مع تعزيز الثقافات والمعارف المحلية في الوقت نفسه. ويوفر الاقتصاد الإبداعي في إندونيسيا استراتيجية بديلة تمكّن الناس

وتساعد على انتشالهم من براثن الفقر. ويعمل حاليا قرابة ١٥ في المائة من القوى العاملة النشطة في البلد في صناعات إبداعية، ويعمل ملايين الفنيين من النساء والشباب في شركات الاقتصاد الإبداعي. وستستضيف إندونيسيا المؤتمر العالمي المعني بالاقتصاد الإبداعي في بالي في عام ٢٠١٨.

١٠٩ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن السياسات الإنمائية الشاملة للجميع والمتمحورة حول الناس التي تنتهجها حكومة بلده قد مكَّنت من تخفيض معدل الفقر الوطني إلى ٢١,٤ في المائة والفقر المدقع إلى ١١,٣ في المائة. وأضاف أن نصف مجموع نفقات الميزانية التي صرفتها الحكومة على مدى السنوات التسع الماضية كان متصلاً بالحد من الفقر. كما أسهم النمو المستدام في بنغلاديش إسهاما كبيرا في ذلك التقدم المحرز، مما يضعها في وضع قد يمكنها من الخروج من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٨ ومن تحولها إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١.

١١٠ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تنفذ عدة تدابير للتخفيف من حدة الفقر تشمل خططاً للاستثمار في بناء القدرات بغية بدء العمل بمؤشر متعدد الأبعاد لقياس الفقر؛ وتنفيذ برنامج للصحة والتغذية لمعالجة وفيات الأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية وتقزم الأطفال؛ وخططاً لتوفير التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠؛ واستراتيجية وطنية شاملة للضمان الاجتماعي تُصرَف بموجبها بدلات منتظمة لكبار السن والنساء الفقيرات والأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبرامجَ لتنمية مهارات الشباب والنساء على وجه الخصوص؛ وخططاً لإيجاد ١٢,٩ مليون فرصة عمل إضافية بحلول عام ٢٠٢٠، بسبل منها إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وإيجاد مليونَي وظيفة في الخارج للعمال المهاجرين. ويجري كذلك حاليا تشجيع حصول المرأة على عمل مدفوع الأجر في الاقتصاد الريفي.

١١١ - ومضى يقول إن صناعة الملابس، التي تشكل حوالي ٨٠ في المائة من الصادرات الوطنية والتي يعمل فيها ٤,٥ مليون عامل ٨٥ في المائة منهم من النساء، أسهمت إسهاما كبيرا في الحد من الفقر وتمكين المرأة. وتشمل التدابير الرئيسية الأخرى للحد من الفقر الاستثمارات في قطاع النقل، ولا سيما في المناطق الريفية، من أجل تحسين القدرة التنافسية والنمو؛ واستخدام أكثر من ٥ ملايين من الألواح الشمسية، مما يساعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية على النمو؛ والتركيز على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مما يؤدى إلى خفض تكاليف المعاملات المالية؛ وتوفير إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر الذي انتشل ملايين الناس من براثن الفقر في المناطق الريفية في بنغلاديش.

١١٢ - ورأى أن الآثار المترتبة على تغير المناخ تشكل تهديدا كبيرا للجهود الوطنية المبذولة للقضاء على الفقر، وأفاد بأنه يجري إنفاق أكثر من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمواجهة هذا التحدي. ويجرى حاليا على وجه التحديد تنفيذ مشروع عملاق يسمى خطة دلتا ٢١٠٠ لبناء القدرات في مجال مواجهة تغير المناخ.

١١٣ - واختتم كلمته مؤكداً أن القضاء على الفقر هو مسؤولية مشتركة، وينبغي لشركاء التنمية أن يساعدوا على معالجة بعض التحديات الرئيسية المقبلة من خلال تعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال البيانات.

١١٤ - **السيد جانغ زيبينغ** (الصين): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن ينضم إلى الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال تدابير مركزة وطويلة الأجل من أجل الحد من الفقر على نحو مستقر ومطرد. وتتخذ الصين بوصفها أكبر بلد نام في العالم إجراءات صارمة ضد الفقر، بغية تحقيق القضاء على الفقر في المناطق الريفية بصورة كاملة بحلول عام ٢٠٢٠.

١١٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تحافظ على نمو اقتصادي سريع، وتواصل تنفيذ سياسات إنمائية تحبذ الفقراء، مما يمهد الطريق للحد من الفقر بدرجة كبرى. وتجري هذه الجهود بقيادة الحكومة وتراعي عموما الاستراتيجية الإنمائية الشاملة للبلد، بسبل منها تنظيم خطط إنمائية تركز على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات الإثنية. كما تشارك حكومة بلده بنشاط في التعاون الدولي من أجل الحد من الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات ومساعدة البلدان الأخرى. وستواصل الصين تقديم المساعدة العملية لمساعدة البلدان النامية الأخرى على خفض مستويات الفقر فيها.

١١٦ - **السيد خان** (باكستان): قال إن الفقر ينتج عن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتاريخية، وقد تفاقم في النظام العالمي السياسي والاقتصادي الدولي غير العقلاني الذي يتسم باختلال التوازن في التنمية. واعتبر أن الفقر ظاهرة من صنع الإنسان ويمكن التغلب عليها عن طريق التدخل البشري، شأنه في ذلك شأن الرق والفصل العنصري. وفي حين أن البلدان النامية بحاجة إلى وضع استراتيجيات للحد من الفقر تستند إلى أوضاعها الوطنية وتضمن

الاعتماد على الذات والعمل الدؤوب، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يبذل جهوداً مشتركة.

١١٧ - وأفاد بأن باكستان قد اضطلعت بعدد من المبادرات، منها إنشاء صندوق لتخفيف حدة الفقر، وتيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة المشاكل المتعددة الأبعاد التي تتسبب في الفقر، ووضع برنامج لدعم الدخل لفائدة الجماعات المهمّشة والمحرومة من المجتمع، مثل النساء، من خلال خطة للحماية الاجتماعية الشاملة. كما تخطط حكومة بلده لتوفير ٥ ملايين وحدة سكنية للفئات المنخفضة الدخل.

١١٨ - وشدد على أن تعميم الخدمات المالية شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي على النحو الأمثل، وهو ضروري لانتشال الناس من براثن الفقر. وفي هذا الصدد، تتوفر لدى باكستان منذ عام ٢٠١٥ استراتيجية وطنية لتعميم الخدمات المالية، لتيسير حصول الجماهير على نطاق واسع على الائتمان والادخار الرسمي والتأمين. وأكد أن البلدان المتقدمة النمو تتحمل واجب تقديم المزيد من المساعدة إلى نظيراتها النامية، وعليها أن تفي بتعهداتها بتقديم المعونة المالية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وبالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن على المنظمات الدولية أن تضطلع بدور أكبر في الحملة العالمية للقضاء على الفقر من خلال متابعة نتائج المؤتمرات واستكشاف سبل جديدة من أجل تقديم دعم أفضل للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر. واختتم مشدداً على الأهمية البالغة لتنسيق خطة العمل على نطاق المنظومة للقضاء على الفقر والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، من خلال تقديمها المشورة والدعم البرنامجي، لمساندة الدول الأعضاء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠